شنـاشيـل

فيلم عراقي طويل

■ عدنان حسين

لا بدّ أن الزميل وسيم باسم كانت تسوقه آماله وأحلامه، وآمال وأحلام من التقاهم، وهو يعدّ لتقريره الصحفي بشأن أوضاع دور السينما في البلاد المنشور أمس في "إيلاف" تحت عنوان "انحسار التطرف يحيي الآمال في بعث دور السينما في العراق".

فللأسف بخلاف ما يرغب فيه الزميل والذين استنطقهم، لم ينحسر التطرف لكي تنتعش الآمال بان تعود إلى مجتمعنا الحياة الطبيعية التي سيكون من مظاهرها وعلاماتها البارزة استئناف العروض السينمائية والمسرحية والمعارض الفنية والحفلات الموسيقية، كما كانت عليه الحال في السبعينيات والستينيات من القرن الماضي، بل في الأربعينيات والثلاثينيات، كما يتذكر بحسرة الآباء والأمهات وكما تؤرخ صحافة تلك الحقبة.

قضية مجزرة عرس الدجيل وقضية الإقليم السني وردود الفعل بشأنهما تقدّم دليلاً جديداً على أن نار التطرف الطائفي لم تزل مستعرة تحت الرماد خصوصاً في دواخل السياسيين المتنفذين، فهؤلاء السياسيون الذين أدلوا بدلائهم في هاتين القضيتين أظهروا أنهم طائفيون حتى النخاع برغم أن لكل منهم لساناً "وطنياً" بطول الطريق من بغداد إلى الموصل أو إلى البصرة.

وحتى لو حدث أن انحسر التطرف الطائفي، أو بدا كذلك، فان سياسيينا لديهم قواتهم الاحتياط، أو قوات الطوارئ، لكي يتحولوا بها من التطرف الطائفي إلى التطرف السياسي..

شهر حزيران الماضي كان الأكثر دموية، حسبما أعلنت المصادر الرسمية، برغم انه كان مفترضاً أن يكون الأقل دموية بعدما أعلنت وزارة المصالحة الوطنية أنها تصالحت مع ١٥ جماعة مسلحة وقدّمت ممثليها المفترضين إلى الرأي العام في مؤتمر صحفي نقلت وقائعه بكل الألوان!.. وما من شيء يمكن أن يفسّر هذه الدموية غير اندلاع معركة جديدة في حرب البسوس بين كتلتي "العراقية" و"دولة القانون".

وعلى فرض أن التطرف الطائفي انحسر والتطرف السياسي تراجع، فهل يعني هذا أن نخبة الحكم ستهتم بعودة حياتنا الاجتماعية إلى طبيعتها القديمة وتلتفت إلى إحياء مراكز الثقافة والفن، وبينها دور العرض السينمائي والمسرحي؟

هل بين هذه النخبة من يعرف قيمة الثقافة والفن ويقدرهما حق قدرهما؟... لو كان بينهم واحد بهذه المواصفات لاستجاب، مثلاً، للنداءات المتكررة بان تتعهد الدولة علاج شاعر مبدع معروف يكابد محنة المرض، هو محمد علي الخفاجي.

مَنْ من هؤلاء السياسيين المتصارعين بضراوة على الكراسي والمال والنفوذ سيزهد في العقود والصفقات المليونية ويكترث بتأهيل دور العرض والصالات القديمة أو بناء دور وصالات جديدة لكي يتفرج الناس فيها على أحدث الأفلام والمسرحيات؟.

وإذا وُجد واحد يكترث ويكرّس جهده ويستثمر نفوذه لبناء هذه الدور والصالات، فكيف سيصل الناس إليها؟ مَن سيخفف زحام الطرق الخانق (بسبب نقاط التفتيش)؟ ومن سينظف الشوارع والأرصفة لكي يضمن الناس ألا تتسخ ملابسهم النظيفة المكوية ببقايا الأطعمة وبالمياه الآسنة التي تملأ شوارع مدننا وأزقتها وساحاتها؟

لا أظن أن الزميل الإيلافي قادر على الإجابة عن حشد الأسئلة هذا لكي نشاطره تفاؤله.. ومع هذا تحية له على انه كتب في هذا الموضوع الحيوي.

أخيراً هل حقاً لم يزل العراقيون في شوق إلى ارتياد دور السينما للتفرج على الأفلام؟.. أظن أن نفوسهم عافت السينما بعدما غدوا جميعاً لاعبي أدوار البطولة في هذا الفيلم الميلودرامي العراقي الطويل الذي انتهى نصفه الأول في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ولم يزل عرض نصفه الثاني متواصلاً حتى كتابة هذه الكلمات، في كامل أرجاء العراق، مدينة مدينة وقرية قرية وشارعاً شارعاً.. ودربونة دربونة!

البرلمان يعدل المساءلة والعدالة لترضية "من لم تتلطخ أيديهم بالدماء"

مصادر لـ (المدى): إلغاء الاجتثاث عن كبار البعثيين في حال إعلان البراءة

□ بغداد / إياس حسام الساموك

في وقت أعلنت مصادر عن ترحيب الحكومة بعناصر البعث، بغض النظر عن درجة الحزبية، شريطة تخليهم عن الحزب المذكور، تعتزم لجنة المصالحة الوطنية في مجلس النواب، إجراء تعديلات على قانون المساءلة والعدالة لاستثناء الكثير من المشمولين به.

في غضون ذلك يعتبر الصدريون أن الحوار مع البعث تحت أي مسمى خطأ احمر لا يمكن تجاوزه، داعين القضاء العراقي لإبداء موقف حازم تجاه البعثي وتمييز المجرم من سواه.

وتقول مصادر نيابية موثوق بها في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، ان الحكومة أجرت وخلال الفترة الماضية اتصالات مباشرة مع قيادات وصفتها المصادر بالوسطية في حزب البعث من اجل تطبيق المصالحة الوطنية معهم.

وتكشف المصادر ذاتها توجها جديدا للحكومة في التعامل مع حزب البعث المحظور، وتبين "أن الحكومة ترحب بالحوار مع البعثيين بغض النظر عن درجاتهم الحزبية شريطة ألا يكونوا مطلوبين للقضاء بجرائم ضد الشعب العراقي خلال فترة حكم نظام صدام حسين، وان يتعهدوا بالتبرؤ من البعث حتى يتخلوا عنه"، مضيفة "إننا نرحب بعودة وزراء النظام السابق من غير المطلوبين للقضاء كوزير الثقافة والصحة"، مبينا "يستطيع هؤلاء تسلم رواتبهم التقاعدية".

وعن سبب التحول في موقف الحكومة تجاه تعاملها مع عناصر حزب البعث توضح المصادر ذاتها لـ"المدى" "أن الجميع بات يعرف انه لا سبيل للاستقرار سوى المصالحة الوطنية، بل إن الحكومة بدأت تعفو عمّن انتمى إلى الجماعات الإرهابية خلال فترة العنف الطائفي على ألا يكون مطلوباً بالحق الشخصي أي إنها أسقطت الحق العام ضد بعض المنتمين إلى تنظيم القاعدة على سبيل المثال".

وتؤكد المصادر قرب انتهاء ملف المساءلة والعدالة، بعد إجراء الكثير من الاستثناءات عليه، مشددة على وجود رغبة في ألا يتجاوز المتضررون منه على ٣٠٠ شخص ممن تلطخت أيديهم بالدماء العراقية، ناقلة مراعاة الحكومة الإجبار في الانتماء لحزب البعث من بعض الدرجات، وتبين "أن السلطات التنفيذية تعرف أنه لا يمكن لطبيب أو أستاذ جامعي الاستمرار في وظيفته حينها دون الانتماء إلى البعث وبالتالي من غير المنصف أن يجري اجتثاثهم".

وأقرت الحكومة في الشهر الماضي قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والتكفيرية استنادا إلى الدستور.

حيث يعاقب القانون بالسجن لمدة لا تزيد عن عشر سنوات كل من انتمى إلى حزب البعث بعد نفاذ هذا القانون أو روّج لأفكاره وآرائه بكافة الوسائل، كما يعاقب بالسجن كل من اجبر أو هدد أو كسب أي شخص للانتماء إليه بمدة لا تزيد عن ١٥ سنة، إذا كان الفاعل من المنتمين إلى الحزب قبل حله أو من المشمولين بقانون المساءلة والعدالة.

وفي غضون ذلك، تسعى لجنة المصالحة الوطنية في مجلس النواب إلى إجراء تعديلات على قانون المساءلة والعدالة لجعله أكثر سهولة في التطبيق.

وبحسب رئيس اللجنة قيس الشذر في تصريحه لـ"المدى" فأن لجنته تعمل في هذا السياق وفق شقين، موضحا "أننا نرغب بوجود تعليمات مبسطة وسهلة لتنفيذ القانون لإزالة اللبس الموجود في الكثير من فقراته"، مستطردا أن صنوف الجيش السابق الفنية والمسؤولين عن المعدات كانوا مرتبطين إداريا بجهاز الاستخبارات العسكري والذي بحسب قانون المساءلة يجب اجتثاثهم بالرغم من عدم وجود أي احتكاك لهم بالمواطن العراقي، متابعا "كذلك الحال بالنسبة لخريجي الشرطة لدورة ٥٣ لسنة ٢٠٠٣، جرى اجتثاثهم بالرغم من أن دورتهم لم تكتمل وسقط صدام.

أما الشق الثاني فيبينه رئيس اللجنة "نعمل على تعديل بعض فقرات القانون والتي تحتاج إلى وقت من اجل عرض المشروع على مجلس النواب"، معربا عن أسفه لوجود قيادات وسطية في المجتمع خسرت مصادر رزقها بسبب الاجتثاث، مردفا "حتى الذين أحيلوا إلى التقاعد لم يتسلموا رواتبهم منذ فترة".

وتعتزم اللجنة إنهاء ملف المساءلة والعدالة في فترة لا تتجاوز السنة والذي على ما يقول الشذر "اثر سلبا على حياة عشرات الآلاف من الذين انتموا جبرا إلى البعث"، مؤكدا ضرورة أن يقتصر القانون على الذين تورطوا بدماء العراقيين.

وكان وفد حكومي رفيع المستوى قد زار دمشق مطلع الشهر الماضي يترأسه جعفر الحسيني رئيس لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في مكتب رئيس الوزراء، إلا أن جدلاً كبيراً أثير حول طبيعة هذه الزيارة، ففي وقت أفادت فيه مصادر حكومية لـ"المدى" بأن الحسيني التقى بعناصر بعثية من اجل إقناعهم بمشروع المصالحة الوطنية وإرجاعهم إلى العراق مقابل تخليهم عن حزب البعث"، توقع القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أن يكون الغرض من زيارة الحسيني إلى سوريا ملاحقة العناصر البعثية هناك وليس لإجراء الحوار معهم كما أشيع.

غير أن التيار الصدري لا يزال موقفه ثابتا بعدم الحوار مع البعث الصدامي ومن ارتكب الجرائم بحق الشعب لاسيما تنظيم القاعدة.

ويرى الصدريون أن الحكومة تسعى في فعل أي شيء للحفاظ على الأمن والاستقرار، إلا أن ذلك وبحسب النائب عن كتلة الأحرار رافع عبد الجبار لا يعد مبررا للتفاوض مع البعث.

وبخصوص مساعي تعديل قانون المساءلة والعدالة يقر عبد الجبار وهو قيادي صدري بـ"أن الأحرار سوف لا يقفون حجر عثرة بوجه أي قانون من شأنه الحفاظ على الدم العراقي الذي سال فترة حكم البعث للبلاد"، مشددا في تصريحه لـ"المدى" على ضرورة أن يتم تحديد البعثي المجرم من عدمه من قبل القضاء العراقي.

بيد انه وصف اغلب البعثيين بالمؤذين والمجرمين من خلال ملاحقتهم المواطنين بشتى أنواع التهم وغيرها من الأمور التي أثقلت كاهلهم كالجيش الشعبي والتدريب الحزبي، وتابع "بالرغم من المناشدات والمطالبات فأن البعث لا يزال موجودا في الكثير من مفاصل الدولة".

وكانت لجنة المصالحة الوطنية النيابية قد كشفت عن البدء ببحث تعديلات قانون هيئة المساءلة والعدالة، مبينة أن التوجه هو إدخال تعديلات على المشمولين بالاجتثاث ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين.

ويقول نواب عراقيون إن هناك توجهات بأن يتم إلغاء شمول الدرجات العليا في حزب البعث المنحل بالاجتثاث ممن اجبروا على الانتماء إلى الحزب ولم تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين"، مشيرين إلى أن "الاتفاق على هذا التوجه بحاجة إلى وقت".

واقر مجلس النواب السابق في ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٨ قانون المساءلة والعدالة ليحل محل قانون اجتثاث البعث، وينص على إجراءات اقل صرامة تجاه أعضاء المراتب الدنيا لحزب البعث.

وقضى القانون الجديد بإنشاء هيئة عليا للمساءلة والعدالة بدلاً من هيئة اجتثاث البعث، التي أعلن تأسيسها في أيار٢٠٠٣ ضمن أولى القرارات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم المدني في العراق بول بريمر.

وتعمل الهيئة على توفير معلومات تكشف عن هوية البعثيين من ذوي درجات عضوية محددة (عضو فرقة فما فوق) ليتم فصلهم من مرافق الدولة، فتم وفقا لذلك حل الجيش وإعفاء آلاف المدرسين والموظفين من وظائفهم وحرمان كل من يثبت أنه كان عضوا في حزب البعث من تولي الوظائف الحكومية.

ضباط عراقيون ينصحون: نريدهم لحماية الحدود

القوات الخاصة الأميركية: العراق لا يزال في حالة حرب

□ عن: نيويورك تايمز

في الظلام وهم يرتدون السواد، يتجول فدائيو العمليات الخاصة الاميركان والعراقيون في إحدى مناطق بغداد المكتظة ويقتربون من منزل يعتقدون انه مخبأ لأثنين من الأشقاء المتهمين بتنفيذ عمليات اغتيال وهجمات بعبوات ناسفة.

وبينما يفجر العراقيون باب المنزل، يتعالى الصراخ وصوت تهشم الزجاج ليخترق سكون الليل. أما الاميركان – الذين كانوا يقومون بهذه المهمة على مدى السنوات الماضية – فكانوا ينتظرون في الخارج حتى تم تأمين المنزل.

بعد انتهاء الغارة، قال عريف اميركي، طلب ذكر رتبته فقط التزاما بالضوابط التي تمنع تحدث القوات الخاصة مع المراسلين، بان الشيء المهم هو إن العراقيين هم الذين يقودون هذه العملية. إلا أن القادة العراقيين والاميركان قلقون من أن تسلم المهام العسكرية قد تكون له مخاطر الآن بسبب انسحاب الاميركان هذا العام بموجب الاتفاقية بين البلدين.

يقول الاميركان إن قوات العمليات الخاصة العراقية، التي تضم الطوائف والأعراق كافة في البلاد، هي أكثر اقتدارا من الجيش العراقي وقد تكون حاسمة في منع اندلاع حرب أهلية طائفية.

رغم إن القليل من السياسيين العراقيين يعلنون حاجتهم إلى المساعدة الاميركية بشكل علني، فان الجنود العراقيين يقولون بان القطعات الاميركية يجب أن تبقى مدة أطول للاستمرار بالتدريب وتقديم المشورة.

يقول العميد فاضل البرواري، قائد قوات العمليات الخاصة العراقية، "نحن بحاجة إلى بقاء الاميركان لأننا لا نستطيع السيطرة على حدودنا".

يشكل الفدائيون نسيجا منسجما حيث العلاقات بين العراقيين والاميركان قوية جدا ويقومون بدوريات مشتركة. يقول الكولونيل سكوت براور، قائد قوات العمليات الخاصة المشتركة في شبه الجزيرة العربية، "نأمل الحفاظ على علاقة قوية بعد أن قضينا ثماني سنوات في العراق ونحن نتشارك في الدم والعرق و الدموع ونموت إلى جانب بعضنا البعض".

لقد نصح القادة العسكريون العراقيون رئيس الوزراء نوري المالكي بضرورة طلب بقاء بعض القوات الاميركية، وقال المسؤولون الاميركان بأنهم سيوافقون على مثل هذا الطلب. ورغم إعلان انتهاء القتال رسميا، فلازالت وحدات العمليات الخاصة تنظر إلى العراق على انه ميدان حرب.

يقول احد ضباط القوات الخاصة الاميركان "ما دام المقاتل يعبئ سلاحه و يخرج في منتصف الليل بطائرة هليكوبتر فانه في حالة حرب، رغم انخفاض نسبة المخاطر بشكل كبير".

وبينما كان الضابط يتحدث في قاعدة النصر قرب مطار بغداد، أقلعت عدة طائرات هليكوبتر أميركية وهي تنقل فريقا من القوات الخاصة العراقية والأميركية، في طريقهم إلى اعتقال احد المسلحين المتهمين بإطلاق صواريخ على قاعدة أميركية.

في الغارة الليلية المنظمة لاعتقال الشقيقين، لم يعثر الفدائيون على المطلوبين، لكنهم في معظم غاراتهم ينجحون في القبض على المتهمين، ومن النادر أن يستخدموا النيران في هذه العمليات.

هناك حوالي ستة مقاتلين عراقيين مقابل اميركي واحد في كل مهمة، يرتدون جميعا نفس البدلات السوداء. بعد أن تم تأمين المنزل صعد عدد من أعضاء الفريق إلى السطح، حيث بحث احدهم عن المتفجرات في المخزن العلوي، أما الباقون فكانوا يراقبون سطوح المنازل المجاورة.

كان هناك احد عشر شخصا من سكان المنزل ما عدا المشتبه بهما.

وعند سؤالهم عن المشتبه بهم، كل منهم أجاب جوابا مختلفا عن الآخر.

وأخيرا خاطب الضابط الاميركي المسؤول فريقه "لا بأس بكم في هذه الليلة".

■ ترجمة عبدالخالق علي

أنـــبـــاء

المنتسبون الوهميون لن يؤثروا على الانسحاب

■ كشف عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية والنائب عن كتلة الأحرار حاكم الزاملي أن هناك الآلاف من الدرجات الوهمية في وزارتي الداخلية والدفاع وعددا من المنتسبين لا وجود لهم. مؤكدا "أن هذا يؤثر على جاهزية المؤسسة العسكرية".

وبين الزاملي في تصريح لوكالة خبر للانباء أن لجنته استدعت مفتش وزارتي الدفاع والداخلية وأبلغناهم ان هناك درجات وهمية وعددا من المنتسبين الذين لا وجود لهم وهذا يؤثر على جاهزية المؤسسة العسكرية، لافتا إلى "أن هناك بعض المنتسبين الذين يستغلهم بعض الضباط أصحاب النفوس الضعيفة باستغلال رواتبهم وإنزالهم".

بارزاني وعلاوي يفتشان عن الحل

■ يشهد الأسبوع المقبل لقاء لقادة الكتل السياسية بحضور علاوي وبارزاني لحل الملفات العالقة خاصة في ظل ما تشهده البلاد من إشكاليات سياسية تبحث عن حلول سريعة.

وكالة إيبا نقلت عن قيادي في العراقية قوله إن الملفات العالقة المتبقية خاصة ما يتعلق منها ببنود الاتفاقية الأمنية مع واشنطن فلازال هناك بعض العقبات.

وقال النائب زهير الأعرجي إن موضوع الفيدرالية يقرره الشعب نفسه والدعوات الخاصة بذلك هي حق دستوري وبحاجة إلى النسبة المطلوبة وهناك دعوات في الانبار وصلاح الدين وديالى و واسط والحكومة ليس لديها الحق في هذا الأمر.

إقالة الأسدي.. اليوم

■ كشف مصدر برلماني أن مجلس النواب سيصوت على قبول استقالة النائب عدنان الأسدي خلال جلسته المقبلة المقررة اليوم الاثنين، فضلا عن التصويت وقراءة عدد من مشاريع ومقترحات القوانين المهمة.

جدول أعمال الجلسة التاسعة من السنة التشريعية الثانية ستشهد التصويت على ترشيح قضاة للهيئة التميزية المختصة بنظر في الطعون المقدمة على قرارات هيئة المساءلة والعدالة، إضافة إلى التصويت على مقترح قانون ديوان الرقابة المالية والتصويت على مقترح قانون هيئة النزاهة العامة والتصويت على مشروع قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون